العولمة في وجوهها الاجتماعيّة والسياسيّة، ووجوهها الثقافيّة والدينيّة

الأب جان إيف كلفيز اليسوعيّ*

الجزء الأوّل
الوجوه الاجتماعيّة والسياسيّة

١. واقع العولمة أو ما نطلق عليه هذا الاسم

(أ) - إنّه إدراك أو شعور تولّد في هذه السنوات الحاضرة (ولنبدأ بالشعور وبوجه إيجابيّ): فبدل الانغلاق السابق المتبادل، الذي كان يقود إلى الانعزال في الكتل والدول، حصل انفتاح عامّ، فقد أخذت جميع أنواع التبادلات تجتاز الحدود بوجه حرّ. وأصبح العالم عالمًا واحدًا للتجارة (على وجه التقريب بشكل أكيد، فإنّ نظام الحماية لم يزل) وعالمًا واحدًا للمال (إذ يتمّ تبادل السندات ٢٤ ساعة على ٢٤) وعالمًا واحدًا للتوظيفات مع توحيد الأسواق (وذلك هو نسبيّ في نهاية الأمر، فإنّ التوظيف لا يتمّ بالحقيقة على هذا المنوال): من الأرجح أنّ توحيد السوق الماليّة هو الأكثر جدّة، مع الإبقاء على الحواجز، فإنّ الدول تتدخّل أكثر

(*) Jean-Yves Calvez، معاون رئيس عامّ الرهبانيّة اليسوعيّة سابقًا، أستاذ في كلّيّة الفلسفة واللاهوت اليسوعيّة بباريس، باحث في الشؤون الاجتماعيّة والاقتصاديّة. من مؤلّفاته: فكر كارل ماركس، نقله إلى العربيّة سهيل إلياس، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٠.

من مرّة للسماح بنقل الملكيّة أو منعها. وأصبح العالم عالم الخبر الواحد من ناحية أخرى، والإنترنيت أصبح رمز ذلك الواقع. (وهنا أيضًا حدود في استخدامه)[1].

إن راجعنا تعريف العولمة الذي صاغه جان تُوسكُوز J. Touscoz، أحد المختصّين بالقضايا الدوليّة، لرأينا أنّه يشدّد على التسهيلات في موضوع النقليّات والاتّصالات، وعلى واقع تجريد الدول من الكثير من امتيازاتها، وعلى شموليّة السوق وتأكيد حرّيّتها في العديد من الميادين. وبقي ميدان واحد لم تشمله الحرّيّة، وهو انتقال الأشخاص. فإنّ الأمور تتغيّر جذريًّا في العالم في حال السماح للأشخاص بأن يستقرّوا حيث يريدون. لكنّنا بعيدون عن هذا الواقع، لا بل نحن على مسافة كبيرة منه.

إنّه عالم السياسات الاقتصاديّة الواحد، كما يحلو لبعضهم أن يروا. بالتالي لن يعود أيّ خيار في هذا المجال، ومن نتائجه «تفكير أحاديّ» وحلول أحاديّة، نتائج ذات طابع ليبراليّ، تتطلّب المزيد من انفتاح الحدود. ونشير في هذا الصدد إلى أنّنا، في نهاية الأمر، نعمد إلى الاختيار: فالسيّدة تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا السابقة والرئيس الأميركيّ ريغان، اختارا ما اختاراه. أمّا فرنسا وألمانيا فاختارتا حتّى الآن حلولًا مختلفة، فحافظتا، على سبيل المثال، على حدّ أدنى من الأجور، مع احتمال الإبقاء على عدد كبير من العاطلين عن العمل. ويمكن الحديث اليوم عن توجّه عامّ: فإنّ العولمة، أو بالأحرى الحرّيّة الاقتصاديّة، تنزع إلى تثبيت قدميها في حال انعدام وجود توتّرات سياسيّة مهمّة، أقلّه في الأزمنة القريبة. أمّا في الأزمنة السابقة، فقد حصلت توجّهات «كولبرتيّة»[2] جذريّة، وعرفت فرنسا منذ مدّة وجيزة هذا التوجّه أيضًا، بمعزل عن أيّ توتّر سياسيّ.

(١) راجع «الإنترنيت في فرنسا» في مجلّة *L'audiovisuel*، عدد أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨. حصل تأخير في فرنسا في هذا الأمر إلّا أنّ الأفق يشّر بتطوّر سريع.

(٢) «كولبرتيّة»، نسبةً إلى نظام اقتصاديّ وضعه الوزير الفرنسيّ كولبير ويُعدّ مذهب أهل التجارة الحاليّين الذي يعتمد على الليبراليّة وحرّيّة التعامل.

(ب) - ربّما تركت مقدّمة هذا البحث الانطباع أنّ تلك الظاهرة التي نتحدّث عنها كثيرًا في أيّامنا هذه هي نتيجة نهاية الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الشيوعيّة، بالإضافة إلى ظهور الإنترنيت. لا شكّ أنّ تلك الأحداث هامّة. ومع ذلك، فإنّ الانفتاح التجاريّ بدأ منذ وقت طويل في البلدان الغربيّة، مع اتّفاقيّة بريتُون وُودْس Bretton Woods عند نهاية الحرب العالميّة الثانية ومع مختلف جولات المفاوضات المتتابعة لتعزيز الليبراليّة التجاريّة (من جولات كينيدي وطوكيو والأوروغواي حتّى إنشاء المنظّمة العالميّة للتجارة التي أخفقت في العام ١٩٤٥).

ومنذ ذلك الزمن، حصلت فرص أُخَر، وهي أحداث متميِّزة، متعدِّدة ومختلفة. ولم تكن، بوجه عامّ، أحداثًا طبيعيّة أو خاضعة لمناخ معيَّن، بل إنّها سياسات إراديّة، وأشدّها تميُّزًا هي سياسة السيّدة مارغريت تاتشر وسياسة الرئيس رونالد ريغان، اللتان تحدّثت عنهما سابقًا، وقد أرادا بهما النهوض بأمّتين كانتا تشعران بالتقهقر، ولم تخافا من التضحيات الجمّة، وهي تضحيات لم يتحمّلها الأغنياء، ولا شكّ.

أمّا في ما يختصّ ببلدان العالم الثالث، فمن أحداثها البارزة الأزمة المكسيكيّة في العام ١٩٨٢، إلى جانب التدخّلات اللاحقة تحت عنوان إيفاء الدين (عن طريق فرض التصدير على وجه الخصوص، أي عن طريق ضرورة البيع أوّلًا، وضرورة الشراء ثانية، أي فتح الحدود أمام حرّيّة التجارة). ثمّ جاءت أزمة مشروب التيكيلا، ومثلها غزو الأسواق الأوروبيّة في حين من الأحيان على يد منتجي القارّة الآسيويّة الشرقيّة الجدد (في الثمانينيّات). في الواقع، اعتبر ذلك السوق الواسع الحرّ أمرًا جديدًا في ما يختصّ بتلك المنطقة من مناطق العالم، إذ إنّ الآسيويّين أجبروا الأوروبيّين على شراء منتوجاتهم... ودول العالم الثالث، التي كان يعتقد آنذاك أنّه من المبرّر أن يتمّ التعامل معها بشكل خاصّ كأنّها في مرحلة تعليم إعداديّ في مجال التجارة، أخذت تدخل شيئًا فشيئًا في اللعبة. وفي بعض الحالات، شكّل ذلك قطيعة واضحة مع السياسات الاقتصاديّة السابقة. ففي أميركا اللاتينيّة، حصلت قطيعة مع سياسة

التصنيع المحميّ، أو سياسة البديل عن الواردات. وألغت الهند من ناحيتها، في ذلك الوقت على وجه التقريب، نظام الاقتصاد الموجّه الذي كانت قد ورثته من الزعيم نهرو ومن زمن الاستقلال. وقامت مصر بالأمر عينه، ولعلّ هذا هو تفسير المصريّين لما حدث عند بداية سياسة الانفتاح الاقتصاديّ أو ما يجري حاليًا، ولا يخلو من الاضطراب. أمّا الصين فهي على الموعد لأنّها انتهجت سياسة التخصيص والخصخصة منذ سنتين، بشيء من السرعة، أو بسرعة أقلّ ممّا كان متوقّعًا، فقد انتقل عدد من المؤسّسات إلى القطاع الخاصّ بحجّة أنّ المؤسّسات التي تملكها الدولة هي قليلة الإنتاج، وذات ديناميّة محدودة، وقدرتها التنافسيّة شبه معدومة، فاتُّخذ قرار بيعها في صيف العام ١٩٩٧. وفي أكثر من بلد، قام إجماع حول فكرة بسيطة تقول بأنّ نظام الحماية، مهما كان مبرّر وجوده، يُفرز صنفًا سيّئًا من الدهن، فيتمّ التخفّي وراء الحماية فلا يبذل جهد من بعد، ولا يتمّ تخفيض سعر الكلفة، ويستمرّ الإنتاج باهظ الثمن، أو إنّه لا تُتّخذ عقوبة لعدم الكفاية الأخلاقيّة.

(ج) – إنّ الحدث، أي ظهور العولمة، كان قد بدأ قبل أيّ حديث عن نهاية الحرب الباردة وتلاشي الكتل شرقًا وغربًا. إلّا أنّ سقوط الأنظمة الشيوعيّة سرعان ما أضاف إلى المجال الليبراليّ حيّزًا كبيرًا جديدًا هو حيّز التجارة المباحة. فالظاهرة الأساسيّة هي الانفتاح التجاريّ. ولنقل ثانية سبب هذا التوجّه: إنّه وجود أشياء وموادّ ومنتوجات أو أجزاء من منتوجات أو قطع، يمكن الحصول عليها بسعر أقلّ عندما يتمّ شراؤها لدى الآخرين، بدل أن يتمّ تصنيعها محليًّا، حتّى ولو تمّ شراؤها من مكان بعيد جدًّا، بما أنّ النقل العالميّ، خصوصًا النقل البحريّ، أصبحت كلفته زهيدة. كما أنّ زيادة التعقيد في المنتوجات، وإدخال عدد كبير من القطع أو عدد كبير من الموادّ في منتوج معيّن، زادا كثيرًا من فرص اللجوء إلى منتجين آخرين في السوق العالميّة. والواقع أنّه لا يمكن الشراء إلّا إذا تمّ البيع من الآخرين، وذلك يفرض القبول بأنّ الآخر يقدر أن يبيعنا إنتاجه أيضًا، وذلك يقضي بإزالة العوائق التي تمنع دخول ذلك الإنتاج، حتّى

الذي لا أرغب فيه بوجه خاصّ. ويمكن في الواقع ممارسة التبادل الحرّ بصورة محدودة، فيصبح الانفتاح مقبولًا في نطاق الضرورة القصوى المطلقة لبعض الواردات ليس إلّا، أو أنّه يتمّ حصر الانفتاح على قدر ما سوف يقوم به الشريك من غزو السوق. وهذا النوع من الحصر ما زال رائجًا حتّى اليوم. إلّا أنّ المصلحة تقضي بتشجيع التجارة.

سأبحث لاحقًا في بعض وجوه العولمة أو بعض نتائجها. إلّا أنّه يجدر بنا أن نتحرّى الآن **الظروف السياسيّة التي نشأت فيها العولمة.** فالسياسة ليست نتيجة فقط، بل هي سبب أيضًا. **والعولمة** لا تقدر أن تحيا إلّا في حالة العالم السلميّة، ولا عولمة في حالةٍ من التوتّر العالميّ الشديد، لأنّه إذ ذاك، تخضع التجارة والاتّصال ثانية لمستلزمات السياسة، فتصدر قرارات منع الصادرات الاستراتيجيّة، إلخ... إلى جانب الحديث عن الانغلاق والحظر.

من حيث الممارسة، حتّى في ظروف تقنيّة مختلفة عمّا نحن عليه اليوم، يمكن القول بأن العولمة حدثت سابقًا. فعندما نقرأ، في هذا الإطار، ما كتبه كارل ماركس في بيان **الحزب الشيوعيّ**، العامَ ١٨٤٨، نجد ما يلي: «إنّ اكتشاف أميركا والدوران حول رأس الرجاء الصالح فتحا أمام البرجوازيّة الصاعدة حقل عمل جديد. فأسواق الهند الشرقيّة والصين، واستعمار أفريقيا والتجارة مع المستعمرات وتزايد وسائل التبادل والسلع بوجه عامّ، قد حقّقت للتجارة والملاحة والصناعة ازدهارًا لم تعرفه من قبل، وبالاستناد الأكيد إلى هذا الواقع، تطوّرًا سريعًا للعنصر الثوريّ البرجوازيّ في المجتمع الاقطاعيّ المتهادي». ويضيف ماركس: «إنّ الأسواق كانت آخذة في الاتّساع المستديم والحاجات كانت مستمرّة في النموّ، إلّا أنّ المصنع التقليديّ لم يعد يكفي. حينذاك، قلب البخار والآلات الإنتاج الصناعيّ، إذ حلّت الصناعة الكتيلة الحديثة مكان المصنع التقليديّ، ومكانَ الطبقة الصناعيّة الوسطى حلّ ملايين عمّال الصناعة ورؤساء جيش الصناعة والبرجوازيّون المحدثون. والصناعة الكبرى أبدعت السوق العالميّة التي مهّد الطريق أمامها اكتشاف أميركا. إنّ السوق

العالميّة أعطت دفعًا كبيرًا للتجارة والملاحة والاتّصالات الأرضيّة. وأثر هذا التطوُّر هو أيضًا في توسيع الصناعة». إنّ هذا كلّه لم يكن توجّهًا ليبراليًّا بالتأكيد، ممّا يكشف أنّ لا معادلة بين توسّع الأسواق والمبادلات من ناحية، والحرّيّة الحقيقيّة، حتّى في أيّامنا هذه. إنّه وضع جديد بكامله للإنسانيّة ونهايةٌ للتقاليد المحلّيّة رحّب به كارل ماركس.

ويجب على وجه الخصوص أن نتذكّر الحالة في بداية القرن العشرين. فالتجارة أخذت في الازدهار الباهر مجدّدًا، إلّا أنّ هذا الوضع جمّدته النزاعات السياسيّة العميقة، الطويلة، التي أوقفت الإنتاج التجاريّ. وحدثت أيضًا الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، التي أسقطت الميزان التجاريّ إلى نصف ما كان عليه. والواقع أنّنا اليوم فقط نشهد، بعد أربعين سنة من الليبراليّة الجديدة، العودة إلى معدّلات التجارة العالميّة التي كانت معروفة في بداية القرن العشرين.

في هذا السياق، يمكن أن نلاحظ أنّ الرسالة البابويّة للاهتمام بالشأن الاجتماعيّ التي أصدرها يوحنّا بولس الثاني في العام ١٩٨٨، وهي رسالة صدرت في عالم منقسم إلى كتلتين، لم تترك مجالًا للتوقّع أن يسير العالم نحو حقبة جديدة من الانفتاح ومن العولمة.

وعلى نقيض ذلك، فمن شأن التطوّر الحديث أن يذكّرنا بأنّه يمكن أن يحصل توجّه ليبراليّ في جزء من العالم، كما حدث بالتالي من العام ١٩٤٥ حتّى العام ١٩٩٠، من دون أن يكون هناك عولمة أو انفتاح عالميّ بمعنى الكلمة الحصريّ.

٢. الوجوه الاجتماعيّة

إنّ إحدى أعظم القضايا المعاصرة تكمن في ما للعولمة أو لسياستها من نتائج اجتماعيّة سيّئة. ويمكن القول بالعموم: إنّ التجارة العالميّة الحرّة (على غرار الحرّيّة الاقتصاديّة في داخل الاقتصاد الخاصّ) هي من الناحية الاقتصاديّة مفيدة، إذ إنّها تزيد النشاط الاقتصاديّ، إلّا أنّ لها نتائج اجتماعيّة سلبيّة، منها تخفيض الأجور لمجابهة المنافسة الأجنبيّة،

وإغلاق النشاطات التي لا قدرة لها على المنافسة، وتخفيض الحماية الاجتماعيّة للتمكّن من محاربة الذين لا يقدّمون أيّ حماية اجتماعيّة، وقيام الدول الأقوى من غيرها أو مجموعات من تلك الدول، على وضع الأسعار عندما تشتري منتوجات البلدان الأكثر فقرًا، وعدم توقّع نتائج تلك الإجراءات، إذ إنّ القرارات تُتّخذ من مواقع بعيدة عن مواقع الإنتاج.

إنّ نسبة الناس، الذين هم تحت عتبة الفقر هي بوجه عامّ وبالاستناد إلى الأرقام، في تزايد منذ أن قُوِيت السياسات الاقتصاديّة الليبراليّة، وكذلك منذ أن أصبح واضحًا أنّ عدد ذوي الدخل الوفير هم على انخفاض، في حين أنّ ذوي الدخل القليل هم على ازدياد. وهذه الأعراض كانت على انخفاض بين الخمسينيّات والسبعينيّات.

أمّا البطالة، من حيث عدد العاطلين عن العمل، فهي تنزع إلى الازدياد بسبب السياسات التي تقلّل من حماية الوظائف، إذ يتمّ الصرف من العمل بصورة أسهل ممّا كانت عليه سابقًا. كما أنّ البطالة تتزايد بسبب سياسة اعتماد الحدّ الأدنى من الأجر.

وأمام وطأة هذه النتائج، يتمّ التقدير أحيانًا أنّه يمكن تسوية أمرها بواسطة «شبكات الحماية»، وهي تعويضات اجتماعيّة عن خسارة الدخل أو خسارة الوظيفة، ويُعدّ دفع هذه التعويضات أفضل من السعي إلى منع خسارة الدخل والوظيفة في السياق الاقتصاديّ، وفي تلك الحالة يُطلب دفعها من الدولة، لا من المؤسّسات. وبعضهم الآخر يعتبر أنّه لا يجوز على الإطلاق تسوية ذلك التفاوت، إذ إنّه يُعدّ شرطًا لحسن عمل النظام الاقتصاديّ وديناميّته، وتباينًا خلّاقًا بين القوى، وتباينًا مؤاتيًا للتوظيف، لأنّه لا توظيف على الإطلاق إن لم تتهيّأ ثروات فائضة جدًّا.

ويبدو لي من الصعب بمكان، على أيّ حال، أن يضمحلّ الدخل الخارجيّ في بلدٍ فقير أو جزء منه بسبب قرارات تطاول التوظيف أو ثمن الموادّ الأوّليّة التي تشتريها المجموعات الكبرى من أمكنة بعيدة. وتلك المجموعات تستطيع، عن طريق المضاربات، أن تخزّن أو أن توقف

التخزين في الوقت الذي يناسبها، وذلك ما لا يستطيع القيام به بائعو العالم الثالث. والواقع أنّ كلّ هذا يحدث.

والانفتاح التجاريّ في العالم، هو، من ناحية أخرى، مؤات على المستوى الاقتصاديّ في حالات متعدّدة، لكن هذه الناحية الإيجابيّة تختفي تحت وطأة الضغط والاحتكار التي تواجهها البلدان الأفقر من سواها. ولا نرى بوضوح كيف أنّ مساعدة اقتصاديّة أو اجتماعيّة ما من شأنها أن تسوّي الأوضاع بعد ذلك كلّه.

إنّ الكنيسة التزمت التزامًا واضحًا في هذا المجال. فقد قال البابا بولس السادس في رسالته **ترقّي الشعوب** (العامّ ١٩٦٧): «إنّ قاعدة التبادل الحرّ لا تستطيع وحدها تنظيم العلاقات الدوليّة. فإنّ منافع تلك القاعدة تكون ظاهرة عندما لا يجد الشركاء أنفسهم في أوضاع قوّة اقتصاديّة غير متساوية، ممّا يُعدّ منشّطًا للنموّ ومكافأة للجهود. لذلك ترى الدول المتقدّمة صناعيًا في ذلك سيادةً للعدالة. وتتبدّل الأمور عندما تصبح الأوضاع عديمة التساوي بين بلدٍ وبلد، إذ إنّ الأسعار التي تتكوّن «بوجه حرّ» في الأسواق، من شأنها التسبّب بنتائج ظالمة» (ص ٥٨). إنّ البابا بولس السادس بكلامه هذا، يقوم بمقارنةٍ بوضعيّة الأجور، التي هي نتيجة عقد حرّ في الظاهر، إلّا أنّها مُلزِمةٌ للأجير الذي لا مورد له، ويكون العقد بالنتيجة جائرًا[٣].

وضعيّة الدَين في هذا الإطار. إنّ ديون بلدان العالم الثالث الخارجيّة لها علاقة بالعولمة في الإطار المعاصر. وذلك لا يعني أنّه لا يمكن أن تُوجَد ديون كبيرة ضمن علاقات تجاريّة وماليّة أقلّ ليبراليّة، وهي علاقات تنظّمها الدول. إلّا أنّه تزداد احتمالات تطوّر تلك الديون، لتصبح ديونًا شديدة الوطأة، في إطار نظام التبادل الحرّ الدوليّ وفي إطار حرّيّة الدخول إلى النظام الماليّ العالميّ (إلى البنوك وبورصات الدول الأخرى). ويمكن، لا بل يجب التشديد على مسؤوليّة الذين يعقدون الديون من دون

(٣) راجع اتّفاقيّة لُومي.

أن تكون لديهم التأمينات اللازمة لإعادتها وتسديدها. فإذا كان المستدينون من القطاع الخاصّ، فإنّهم يتّكلون على المؤسّسات العامّة التي تتحمّل مسؤوليّة الديون، وهي التي تقدر على مدّ القطاع الخاصّ بالعملات الأجنبيّة. وفي غالب الأحيان، يكون المستدينون من القطاع الخاصّ، والمسؤوليّة التي نتحدّث عنها هنا هي في الواقع موزّعة وغير واضحة، وهي تلازم مسؤوليّة الذين يؤمّنون القروض ويعرفون أنّ المستدينين لا يستطيعون، إلّا بجهد جهيد، أن يفوا بالتزاماتهم، وقد قامت بذلك المصارف التي زادت موجوداتها بفعل ودائع منتجي البترول بعد السنة ١٩٧٥، وهي كانت تسعى إلى إيجاد دائنين. فلقد كان صاحب المصرف هو الذي كان يقدّم المال أكثر ممّا كان يُستجدى لإدانته. وفي العام ١٩٨٧، شدّد الكرسيّ الرومانيّ على هذه المسؤوليّات المتعدّدة. والواقع أنّه تُنشأ هيئة معيّنة لتأمين إدارة تلك المسؤوليّات ولكي يتمّ الاضطلاع بها ومحاسبتها. ولقد حلّت الكارثة عدّة مرّات، إذ أصابت أميركا اللاتينيّة بوجه خاصّ.

لقد حلّت الكارثة بوجه أكيد وتبدّلت المعطيات تبدّلًا جزئيًّا، وأصبح على الشعب والفقراء والناس غير المسؤولين عن تكوّن الدين، أن يدفعوه في الواقع، إذ إنّ الصادرات التي تتحوّل إلى دفع الدين لم تعد مهيّأة لإتاحة الواردات التي يحتاج إليها الشعب والحياة الاقتصاديّة. ويشدّد ممثّلو الدائنين على التوازن في الموازنة إلى حدّ أقصى، ممّا يدفع سريعًا إلى تضاؤل الموارد الاجتماعيّة والتأمين الاجتماعيّ من أيّ نوع كان، بالإضافة إلى جمود الاستثمارات الماليّة. وفي الانهيارات الماليّة أيضًا، يقوم الفقراء والطبقات الوسطى الدنيا بتحمّل الأعباء عبر البطالة التي يصيبهم من دون أيّ تعويض ينالونها، وذلك لوقت يدوم سنتين أو ثلاث، كما هو الأمر في كوريا الجنوبيّة. أمّا المؤسّسات الكبرى فإنّها تتدبّر أمرها بالقيام ببعض الإصلاحات البنيويّة، ويبقى أنّ الأجور الناقصة تشكّل الضريبة التي لا بدّ من دفعها لتسديد الديون.

وعليه فالقضيّة المطروحة اليوم هي إلغاء الديون، علمًا أنّ ذلك

الأمر سوف ينقلب خسرانًا للتسليفات التي سيُمْنَحها البلدُ المعنيّ في المستقبل. أضف إلى ذلك المشكلة المترتّبة على مصارف البلدان الغنيّة الخاصّة وهي مصارف تدير ودائع أناس ذوي مداخيل محدودة. إنّ هذه القضيّة هي في الإطار هذا جزء من النتائج الاجتماعيّة الخاصّة بالنظام الليبراليّ الاقتصاديّ العالميّ، وهو اسم آخر للعولمة كما هي جارية اليوم، من دون أيّ إدارة تذكر (باستثناء إدارة صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ). ولا شيء يضمن حاليًّا ألا تتكرّر قضيّة تكدُّس الديون غير المدفوعة، مع كلّ نتائجها. ونشير أيضًا في هذا المجال إلى أنّ صندوق النقد الدوليّ، عندما يعيد الأمور إلى نصابها بحسب مهمّته، وبما أنّه لا يقوم بمجازاة المذنبين الحقيقيّين، فهو يضمن لهؤلاء إمكانيّة تكرار التجربة، في حين أنّهم لولا تدخّله، لكانوا في إفلاس مستديم. إلّا أنّ الفقراء سيكونون في إفلاس أيضًا، وهذا هو لبّ المشكلة.

وماذا نقول في المجمل؟ نقول إنّ الاقتصاد هو من أجل البشر ومن أجل خيرهم. وبما أنّه لا يجوز أن يتمّ التضحية بمجموعات كبيرة منهم حتّى على مذبح التقدّم الاقتصاديّ السليم الذي له أثر اجتماعيّ، مع أنّ ذلك يحدث على أمد طويل وبطريقة غير مباشرة حتّى إنّه يصعب إدراكه، فمن الواجب أن يتمّ تنظيم الاقتصاد بطريقة تكون فيها المنافع الوافية مؤمّنة للجميع، مع العلم بأنّ الإفادة يتمّ الحصول عليها من المنافسة حتّى بدون حدود، وهي منافسة ليست أسوأ، في حال الحدود المنفتحة، ممّا تكون عليه داخل الحدود. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجمل المنافع المؤمّنة للجميع لا يجوز الحصول عليها بصورة غير مباشرة أو بصورة مذلّة كما هو الأمر عن طريق «شبكات التأمين».

وبما أنّ القضيّة تتجاوز المجال الوطنيّ حيث تُمارِس السلطة السياسيّة دورها (وهي سلطة سامية، لا سلطة بعدها، لتنظيم الجماعة البشريّة)، فإنّ ضبط التنافس والتجارة والعمليّات المصرفيّة والبورصة يجب أن يتحقّق على مستوى مجمل الجماعة التي تمارس اليوم التبادل، وهذا ما يحيل على أبعاد سياسيّة سوف أتحدّث عنها لاحقًا... ولا

نستبعد، أمام النقص في تحقيق هذا الضبط بوجه شامل، أن تقوم بعض البلدان أو المناطق بحماية نفسها، بصورة مؤقّتة، لكي تبقى على قيد الحياة، لا لكي تعلن قاعدة عامّة للاكتفاء الذاتيّ. وأورد هنا مثل الباراغوي في القرن التاسع عشر، بإدارة فرنسيا Francia، الذي استوحى نموذج «الحواضر» اليسوعيّة في القرن السابع عشر، وأشير أيضًا إلى تجربة تنزانيا إبّان حكم نيريري. وإنّي أقول هذا بدون اقتناع عميق، لأنّه من الصعب القبول التامّ بهذا النوع من الانعزال. إلّا أنّي لا أشاطر الرأي في ما يقوله العدد الأكبر من الاختصاصيّين ويعدّونه صحيحًا، بأنّ ذلك النوع من النظام الانعزاليّ غير مقبول على الإطلاق، إذ إنّ الغلبة هي للإنسان في وضعيّته المحسوسة، ولا نظام يعلو عليه إذا كان من شأنه أن يُنزل به الضرر الأكيد..وأسوق هنا هذه الحاشية: إن كنّا غير بعيدين عن القضيّة السياسيّة، على ما قلته للتوّ، فإنّنا غير بعيدين أيضًا عن القضيّة الثقافيّة، على ما رآه رؤساء الأقاليم اليسوعيّة في أميركا اللاتينيّة عندما ربطوا، في رسالة أصدروها العام ١٩٩٦، بين السياسيّ والثقافيّ.

أمّا على الصعيدين الاجتماعيّ والاقتصاديّ، فإنّ قضيّة الرأسماليّة غير المتساوية لم تجد حلًّا، وهذا يعني أنّه ما دام التحكّم بالرأسمال هو في يد عدد قليل من الناس، في حين أنّ البقيّة الباقية ليس لهم إلّا عملهم غير الثابت يقدّمونه للتبادل الاقتصاديّ والإنتاج المشترك، فإنّ مصير العدد الكبير من الناس يقرّره العدد الأصغر، والشعور بالمشاركة الحقيقيّة يكون نادرًا، وغاليّة الناس لا تتحمّل مسؤوليّاتها على الإطلاق وتعيش في إيقاع التبعيّة التي ترمز إليها ثلاثيّة المِتْرُو – العمل – النوم. فالرأسماليّة، وَلْنُشِر إلى ذلك ببعض الكلمات البسيطة بالرغم من أهمّيّة الموضوع، هي قضيّة ثقافيّة قبل أن تكون قضيّة اقتصاديّة فقط... وبمقدار ما تتزايد ظاهرة الإجمال (globalisation)، يتزايد أثر الرأسماليّة المتكاملة.

٣. النواحي السياسيّة

إنّ العولمة أي الظاهرة الإجماليّة، لها آثار سياسيّة هامّة. فهي

تضعف الجماعة السياسيّة الراهنة، أي الجماعة الوطنيّة. وهي تدفع إلى الأمام الجماعة التي نشكّلها نحن جميعًا، وهي قليلة التنظيم، ضعيفة على طريقتها، والناس كلّهم هم على شاكلة عميان غير قادرين على إدارة العلاقة التي تقرّب بينهم وتوحّدهم. والحقّ يقال إنّ هذا الوجه الأشدّ بروزًا في الحالة الراهنة هو فوضى العالم والنقص في التنظيم. وفي هذا الإطار، يَعتبر بعض الناس أنّه لا حاجة للتنظيم، وأنّه ما كان فائضًا منه في السابق سائر إلى الانحسار، لله الحمد. فالطبيعة تنجح في صنع الأشياء، كما لو أنّ يدًا خفيّة تدبّر الأمور لصالح الجميع، إذا قام كلّ واحدٍ بتحقيق مصلحته، حيث يقيم في الواقع. وهذه النظرة إلى الأمور هي استعادة لنظريّة ريكاردو سميث (الاقتصاديّ الشهير)، القديمة على المستوى العالميّ الملموس، وذلك ما كان ليحلم به على المستوى السياسيّ.

لقد عشنا أحداثًا ذات أهمّيّة في أثناء هذه السنة، مثل قضيّة أوغُستو بنيوشيت، الرئيس التشيليّ السابق، والتدخّل في كوسوفو. ففي كلتا الحالتين، استولت سلطات خاصّة (الإسبانيّة، الإنكليزيّة والسلطات التسع عشرة التابعة للحلف الأطلسيّ) على حقّ المقاضاة في شأن حالات خطرة، بدون شكّ، على الإنسانيّة، مع إهمال المبدأ الأساسيّ لتنظيم المجتمع الدوليّ كما هو عليه حتّى يومنا هذا، أعني مبدأ عدم انتهاك السيادة الوطنيّة وعدم التدخّل ضمن حدود الآخرين. في الواقع، إنّ الأمر يتعلّق بالمادّة الثانية، المقطع السابع، من شرعة الأمم المتّحدة، فقد تمّ إبداله بمبدأ آخر هو مبدأ التدخّل لأسباب إنسانيّة كانت تبدو محدودة بالضبط، على غير ما حصل اليوم في كوسوفو. وهذا المبدأ الجديد – لإنشاء ممرّ إنسانيّ على سبيل المثال – كان قد أخذ يشقّ طريقه في توصيات الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة منذ عدّة سنوات بوحي من فرنسا وأحد وزراء حكومتها السيّد كُوشنر. ويمكن القول بأنّ ما حدث كان كامنًا في مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانيّة، والجريمة ضدّ الإنسانيّة تتعلّق بالإنسانيّة جمعاء وبالتالي بكلّ واحد من البشر. والواقع أنّ مبدأ التدخّل هو معترف به بصورة واسعة في شرعة الأمم المتّحدة، إلّا أنّ التدخّل لا

يحصل إلّا بفرضيّة تدخّل الأمم المتّحدة نفسها وبنفسها. لكنّ الحلف الأطلسيّ رأى أنّه في حال عدم تمكّن الأمم المتّحدة من التدخّل، فإنّه يستطيع أن يقوم هو نفسه بالمهمّة، باسم الحقّ الطبيعيّ بمساعدة إنسانٍ حياتُه مهدّدة، وذلك يتيح مجاوزة أيّ حقّ وضعيّ.

وهذه الأحداث، إن دلّت على شيء، فإنّما تدلّ على أنّ ضمير الجماعة الدوليّة حقّق تطوّرًا ملموسًا، وكذلك على أنّ تلك المجموعة لم تستطع تنظيم نفسها: فأيٌّ كان يستطيع أن يتدخّل حيث يريد. ولا ننسى أنّ الحلف الأطلسيّ، وهو بطبيعته منظّمة دفاع جماعيّ عن أعضائها، داخل أراضيهم، لم تكن تشكّل يوغوسلافيا يومًا ما جزءًا من ميدان عمله. أمّا توسيع تحديد الأهداف الذي تمّت صياغته في العيد الخمسين لإنشاء الحلف الأطلسيّ، بخصوص إدارة الأزمات لدى الآخرين، فإنّه لا يبرّر بالحقيقة عمليّة بالحجم الذي بلغته في تلك المنطقة.

إنّ الأمر نفسه ينطبق على الصُعُد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والماليّة، إذ يعتقد عدد متزايد من الناس أنّنا نؤلّف جماعة تجري في كنفها أمور بالغة الخطورة وأفعال ظالمة ولصوصيّة حقيقيّة دوليّة في بعض الأحيان. إلّا أنّ هذه الجماعة تبقى ضعيفة جدًّا، إذا نظرنا إلى ما بدأت في تنظيمه مثل صندوق النقد الدوليّ والمصرف الدوليّ ومجموعات الدول السبع أو الثماني. فالشقّ الاجتماعيّ لا أحد يعيره الاهتمام اللازم، والدول السبع لا تفكير لها إلّا بالاستناد إلى تعابير التوازن النقديّ، إذ يجب ألّا تتأسّس بؤر أمراض خبيثة معدية في البرازيل مثلًا أو في روسيا، في حين أنّ الصين، إذا أصابها المرض، تصبح مصدر قلق. أمّا الأمور الأخرى، مثل الاقتصاد الأفريقيّ، الذي تهزّه أزمات الموادّ الأوّليّة، فمَن يكترث له؟ ويقول كبار المسؤولين: ماذا نستطيع أن نفعل من هذا القبيل؟ يجب أن تندلع نار ضخمة حتّى يندفع الإطفائيّون للقضاء عليها؟ يحدّد ميشيل كامْدِسُو Camdessus دور صندوق النقد الدوليّ على الوجه التالي: إنّه يقوم بدور الإطفائيّ، إذ إنّ الشرعة التي تحدّد وظيفته لا تتيح له التدخّل إلّا بعد فوات الأوان، أي بعد أن تندلع النار، وحتّى بعد أن يُستدعى الإطفائيّون.

وفي هذه المرحلةالانتقاليّة، تتحمّل الدول الحاليّة مسؤوليّة كبرى لا في محاولة استعادة السلطة التي فقدتها، بل في المشاركة في تأسيس بنية المجتمع الجديد، وقد قبلت تلك الدول أن يتكوّن. ولا بدّ هنا من إرجاع الأمور إلى ما أورده البابا يوحنّا الثالث والعشرون في رسالته السلام بين الأمم: «وإذا أنعمنا النظر، نلمس علاقة جوهريّة تربط الخير العامّ بتكوين السلطات العامّة وسيرها. فالنظام الأدبيّ الذي يقتضي سلطة تخدم الخير العامّ في المجتمع المدنيّ، يقتضي في الوقت نفسه أن تعطى هذه السلطة عينها الوسائل الضروريّة للمهمّة التي تضطلع بها. ويتّجه من هذا أنّ هيئات الدولة، أي تلك التي تتجسّد فيها السلطة وتُمارَس وتبلغ غايتها، يجب أن تكون لها أشكال وفعّاليّة تمكّنها من إيجاد الطُرق والوسائل الجديدة المكيّفة وفقًا لتطوّر المجتمع لتحقيق هذا الخير العامّ. ففي أيّامنا، يطرح هذا الخير البشريّ معضلات هي على مستوى العالم. فلا يمكن أن تحلّها إلّا سلطة عامّة ذات صلاحيّة وتكوين ووسائل عمل هي أيضًا على مستوى العالم، وتستطيع أن تضطلع بمهمّتها في الأرض قاطبة. فالنظام الأدبيّ نفسه هو الذي يستلزم إقامة سلطة ذات صلاحيّة شاملة (السلام بين الأمم، ص ٢٧). وكان البابا يوحنّا الثالث والعشرون قال سابقًا في الرسالة عينها: «أمّا اليوم فقد طرأت على العلاقات بين الدول تبديلات عميقة. فمن جهة يثير الخير البشريّ العامّ معضلات في غاية الخطورة وصعبة، تقتضي حلًّا سريعًا، لا سيّما عندما يكون موضوعها العالم في الدفاع عنه وسلامته وسلمه. ومن جهة أخرى، ففي نظر القانون، إنّ السلطات العامّة في مختلف الجماعات السياسيّة تتساوى في ما بينها وهي، مهما أكثرت من المؤتمرات والأبحاث سعيًا إلى تحسين هذه الوسائل القانونيّة، لم يعد في استطاعتها أن تجابه تلك المعضلات وتجد لها الحلّ الفعّال. ذلك لا لأنّ ذويها لا تتوفّر لديهم الإرادة الطيّبة والمبادرة، بل لأنّ السلطة التي قُلّدوها هي نفسها لا تكفي لذلك. فلا بدّ من الإقرار بأنّ تنظيم الدول وسيرها وكذلك السلطة التي بيد الحكومات جميعها، لا تمكّن، في الأوضاع الحاضرة التي يعيشها المجتمع الإنسانيّ، من السعي كما ينبغي

لتحقيق الحيّز البشريّ العامّ (ص ٢٦-٢٧).

وهكذا تبقى الدول، أكثر من الأفراد، هي التي تستطيع أن تعمل على وضع أسس التنظيم الضروريّ. عليها ألّا تفضّل التدخّل في كلّ أمر وفي كلّ مناسبة وكما يحلو لكلّ واحد. وربّما سُوِّل لكبير كبار البلدان أن يقوم بذلك، إلّا أنّ الوقوع في التجربة يكون أمرًا خطيرًا، وذلك يكمن في الادّعاء الشديد أنّ حكمه على الأشياء هو متوافق مع العدل ومن شأنه الحلول مكان حكم الآخرين جميعًا. ومن ناحية أخرى، يجب على الذين ليسوا من كبار الكبار، إلّا أنّهم من الكبار، أن يجتمعوا لكي يقنعوا الكبير بأنّ ذلك الطريق، طريق الوقوع في التجربة، هو خطر جدًّا وهو مناقض لمصلحة الجماعة. فمعضلتنا اليوم تكمن في هذا الأمر، وهو ليس كما كانت الأمور في ١٩٤٥، إذ كان آنذاك منتصرون حكمًا في الحرب العالميّة الثانية. يبقى أنّ في مجلس الأمن خمسة دول لها حقّ النقض (الفيتو)، وربّما كان اختيارها لم يعد صالحًا اليوم، إلّا أنّ هذه الدول تبقى ذات شأن لأنّ روسيا والصين وحتّى فرنسا وبريطانيا العظمى يُحْسَب لها حساب بين الدول. ولا بدّ من الاقتناع بأنّه، باسم ما تبقّى من شرعة سان فرنسيسكو، تقوم تلك الدول بدور لإعادة النظام والتنظيم، بدل الاستغناء عن أيّ نظام أو استبداله بالحقّ الطبيعيّ. فهذا الحقّ هو جيّد، إلّا أنّ الحقّ الطبيعيّ في بعض الأحيان هو قريب أيضًا من الحالة الطبيعيّة البدائيّة، والدول، في علاقاتها بعضها ببعض، هي في حالة طبيعيّة بدائيّة في مجتمع دوليّ ليس في الواقع مجتمعًا، كما قال هُوبس Hobbes، الفيلسوف الإنكليزيّ السياسيّ وهيغل الفيلسوف الألمانيّ. إنّ ما قاله لنا البابا يوحنّا الثالث والعشرون في رسالته وذكرناه منذ قليل يكمن في أنّنا لا نستطيع الاكتفاء بالحقّ الطبيعيّ، وأنّنا بحاجة إلى شيء إيجابيّ.

نستطيع القول إذًا إنّ العولمة، في وجوهها السياسيّة، تحيلنا على معضلةٍ سياسيةٍ صرف، هي معضلة تكوين المجتمع الدوليّ وتنظيمه، على المستوى الاقتصاديّ حكمًا، بل في ميادين أخرى من عيشنا ووجودنا المشترك في آن معًا.

إنّني لم أتطرّق في هذا السياق، إلى موضوع أوروبّا وما يتمّ فيها من تنظيم، وخصوصًا في الاتّحاد الأوروبّيّ، وعلى مستوى المجلس الأوروبّيّ الذي يشارك فيه أربعون دولة. فالقضيّة هي اليوم عالميّة بالفعل. وما هو حقيقيّ أنّ الاتّحاد الأوروبّيّ له الخبرة في إدارة المعضلات الاقتصاديّة، وحتّى بعض القضايا الاجتماعيّة على مستوى يتعدّى الدول. فالمعضلة التي تتمّ إدارتها إدارةً فاعلةً هي معضلة المنافسة، لأنّ الاتّحاد كمنظّمة عنده الوسائل الكفيلة بالإجبار على التراجع والانسحاب، إجبار الأفراد والدول، في حال حصول محاولة احتكار شيء ما أو في حال القيام بخطوة يستفيد منها أحد المنافسين، وذلك على مستوى الاتّحاد الأوروبّيّ كلّه. فالبعد السياسيّ ليس في تراجع من هذا القبيل، بل إنّ النشاط أُعيد له على مستوى الاتّحاد.

٤. الإيمان المسيحيّ أمام الرهان

(أ) - هل تُسبّب العولمة لنا، نحن المسيحيّين، مشكلة كبرى؟ بعض العولمات هي مثيرة للجدل وكان هناك عدد منها. فلنكتفِ بالتذكّر أنّ أبعاد تنظيم الإنسانيّة على أساس ماركسيّ شكّلت تهديدًا للإيمان. فالإيمان بملكوت الله الأبديّ بدا وكأنّ إيمانًا بملكوت أرضيّ بات ينافسُه ويناقضه، إذ إنّ المجتمع الشيوعيّ كان يبتغي مصالحة الإنسان مع الإنسان، والإنسان مع الطبيعة والطبيعة مع ذاتها. ويجب علينا التساؤل هنا إن لم تتضمّن بعض حالات العولمة اليوم شحنات إيديولوجيّة من النوع نفسه، كتلك النظرة الليبراليّة الجديدة التي تبدو ملازمة لطبيعة الإنسان وصالحه من دون تدخّل الحرّيّة المنظّمة ومن دون الإشارة إلى الحرّيّة البشريّة. وهكذا فإنّ فردوسًا جديدًا هو مفتوح أمام الجميع. وهذا يترك مجالًا أمام الإيمان ولكن في سبيل عالَم آخر فقط، لا علاقة له بهذا العالم ولا أثر فيه منه، يدير نفسه بنفسه، ويكون كاملًا بالتالي. وهذا البعد هو حاضر في تفكير بعضهم، آخذًا بعين الاعتبار العالم الجديد ونظام العالم الجديد كما نشأ في السنوات الأخيرة. وإذا اعتبرنا أنّ الحياة الاجتماعيّة لا تخضع لسلطة الحرّيّة وأنّها ليست بحاجة إلى إدارة، فإنّنا نعني بذلك أنّ جزءًا

كبيرًا ممّا يخصّ الإنسان لا يخضع للإيمان، أو لا يقول الإيمان كلمته فيه. فهذا الوضع هو شبيه بالوضع الذي أنشأه مناصرو شارل مُوراس Maurras عندما كانوا يقولون: «السياسة أوّلًا»، وكانوا يوضحون أنّ السياسة هي عالم يلازم الطبيعة لا الأخلاق والحرّيّة المقرّرة. ففي نظر الإيمان إنّ فكرة نظام العالم المنتشرة اليوم، لا تخلو من بعض الخلل، وهذا النظام لا يتبنّاه الكائن المؤمن.

إنّ الليبراليّة الجديدة، ونذكرها هنا بالاسم، ليست قضيّة أخلاق وحسب بل هي قضيّة تصوُّر ذهنيّ لا يُمْكِنها إزالة تصوُّر ذهنيّ منفتح على الله، وبالتالي حرّ ومؤمن، وتستبدله بتصوُّر ذهنيّ منغلق على هذه الأرض ليس إلّا، وبالتالي يتمّ عزل هذا العالم عن العالم الآخر. رُبّما لم نصل بعد إلى معضلة خطرة شبيهة بالتي نتحدّث عنها، إلّا أنّه ينبغي أن نتوقّع احتمال بروز هذا الرهان عندما نرى كيف ينتظم العالم أو سوف يعاد تنظيمه.

(ب) – إنّ الكنيسة، في أيّ حال، لها موقف واضح في ما يتعلّق بالوجوه الاجتماعيّة التي نجدها في العولمة الليبراليّة، على ما قلته سابقًا. ذكرت البابا بولس السادس، ويبدو البابا يوحنّا بولس الثاني يقظًا مثله. أمّا في شأن الإيمان المسيحيّ وإدراك ما في المجتمع من طابع دوليّ وحاجته إلى التنظيم، فإنّي بحثت في الموضوع سابقًا وكذلك تحدّثت عن الواقع الراهن. فالكنيسة تشدّد على مبدأ وحدة الجنس البشريّ ومبدأ الأخوّة في المسيح. ولا شكّ في أنّ المسيحيّة قامت بدور في تطوُّر القانون الدوليّ (قانون الناس) عبر مفكّريها منذ أوغسطينس، مرورًا بقانونيّي سلمنقا في أيّام اكتشاف أميركا.

ومنذ مدّة من الزمن، تطوّرت النزعة نحو العالميّة ومعها الأخلاقيّة العالميّة، وذلك بفعل تفكير كاثوليكيّ في الموضوع قاده الكاردينال أوتافياني والبابا يوحنّا الثالث والعشرون والمجمع الفاتيكانيّ الثاني. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الاتّجاه منبعه فكر جاك ماريتان ونقده لنظريّة

السيادة. أمّا المصادر الأساسيّة للتفكير الكاثوليكيّ في العولمة فتكمن في نصّ رسالة البابا يوحنّا الثالث والعشرين ودستور المجمع الڤاتيكانيّ الثاني فرح ورجاء.

إلّا أنّ هذه النظرة الكاثوليكيّة أغناها البابا يوحنّا بولس الثاني الذي شدّد على مكانة الوطن والثقافة انطلاقًا من مبدأ التنوّع ضمن المجتمع العالميّ، وذلك بيّنٌ في خطابه بالأونيسكو في الثاني من حزيران ١٩٨٠. ومن كبار الذين بحثوا في موضوع السلام والقوميّة، الأب غاستون فيسّار Fessard اليسوعيّ وقد كتب العديد من المقالات في هذا الإطار.

من ناحية أخرى، تَطْرَح التعاليمُ الأخلاقيّة الكاثوليكيّة معضلةَ التنظيم الماليّ الدوليّ طرحًا واضحًا، وبالأخصّ موضوع الدَّين مع بولس السادس في رسالته ترقّي الشعوب، كما طرحه المجلس الحبريّ عدالة وسلام في العام ١٩٨٧ والبابا يوحنّا بولس الثاني في رسالته الاهتمام بالشأن الاجتماعيّ.

خاتمة: إنّنا نرى كيف ارتسمت هذه القرابة العميقة بين الإيمان المسيحيّ والسعي إلى وحدة العالم، عبر تاريخ العولمة والمواقف منها. إلّا أنّه من المهمّ التيقُّظ في ما يتعلّق بسياسة النمط الواحد التي تنال من كرامة الأشخاص ومن الثقافات.

في ضوء الدستور المجمعيّ فرح ورجاء، لا بدّ من التذكير بدور المسيحيّين الخاصّ على المستوى الدوليّ، وهو دور لا بدّ من الاضطلاع به في جميع الميادين ليكون التزامًا بقضايا العالم وساكنيه.

(ترجمة الأب سليم دكّاش اليسوعيّ)

الجزء الثاني

الوجوه الثقافيّة والدينيّة

١ . **للعولمة وجوه ثقافيّة** واضحة (قد يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا الصنف ظهور اتّصال شامل من طراز الأَنْتِرْنيت)، وللعولمة الاقتصاديّة، وبالتالي للانفتاح التجاريّ، نتائج ثقافيّة متعدّدة، بمعنى أنّ البعد الثقافيّ له ركائز ماديّة. فالانفتاح التجاريّ العالميّ لا يمكنه أن لا يتناول أيضًا السلع التي لها طابع ثقافيّ، ولعلّها لم تنقطع قطّ عن الانتشار (كالكتب ودفاتر الموسيقى والتسجيلات، إلخ)، بل أخذت تنتشر يومًا بعد يوم مع ازدياد حركة التجارة الحاليّة.

آ) في هذه الحال، يشعر بعضهم بأنّهم أمام غزو وبأنّ ثقافتهم تُفسدها ثقافة أو ثقافات أخرى، عبر السلع الثقافيّة التي تتنقّل على هذا النحو. ومن أخصّ هذه السلع نذكر الفيلم الذي يُنتَج في أحد البلدان ويُعرض على جميع الشاشات في بلدان أخرى، وله تأثير واضح، ككلّ سلعة ثقافيّة أُخرى في متناول الناس. ولم تنتظر روايات جان پول سارتر (Jean-Paul Sartre) ومسرحيّاته نشأة وسائل الإعلام الإلكترونيّ العصريّ ليكون لها تأثير باهر في اليابان. ومن هنا، الوجوديّة الفلسفيّة، في زمن فراغ ثقافيّ أو خيبة أمل ثقافيّة في اليابان حيال نفسه، على أثر الحرب العالميّة الثانية والهزيمة وانهيار الإيمان بالإمبراطور إلخ. إنّ العالم كلّه تقريبًا يحصل اليوم على أمور كثيرة من الولايات المتّحدة، لا سيّما وأنّ المُنتجات الثقافيّة الأميركيّة يُمكن أن تُعرض بسعر رخيص، علمًا بأنّ كلفة إنتاجها تُستَهلَك قبل البيع، بفضل وجود سوق واسعة جدًّا كسوق

الولايات المتّحدة. هذا وإنّ الفيلم الأميركيّ يغيّر شيئًا، ولا شكّ، في العقليّات، ولا سيّما في بعض البلدان، ولكن لا إلى حدّ كبير، على ما يبدو لي، في بلد كفرنسا، حتّى إن كان الشريط حاضرًا ماديًّا (في مثل هذا البلد، لا تخلو الأثقال الموازِنة التي لا يُستهان بها).

فهل يجب اعتبار تلك التأثيرات سلبيّة؟ لا، على ما أظنّ، لمجرّد أنّنا أمام شيء آخر، شيء مختلف، فإنّ الثقافات الحيّة لم تنقطع عن التلوّن. حين تُباشَر مناقشات حول هذا الموضوع، كما يجري أحيانًا كثيرة، قد أطرح هذا السؤال: لو وجب على الناس أن يكتفوا بالمنتَجات المحلّيّة، ماذا كانوا قد شاهدوا من عندنا؟ لكان الوضع مختلفًا، ولكن هل يكون الأمر حتمًا من نوعيّة أفضل (من مختلف وجوه كلمة نوعيّة)؟

ربّ قائل يضيف: هناك، على الأقلّ، تعرّض لخطر توحيد ثقافيّ. إنّي أشدّ تحسُّسًا لهذا الوجه من وجوه الأمور. فإنّ التنوّع كتنوّع هو قيمة، من الوجهة الإنسانيّة، لأنّ التفرّد هو قيمة، كما أنّ الشخصيّة والخصوصيّة هما سواء. ولكن انطلاقًا من أيّ شيء يبتدئ غياب التنوّع؟ في داخل ثقافة واحدة - أعني بثقافة واحدة ثقافة بلد كبير - قد يكون مزيد من التنوّع والغنى ممّا نراه في تجمّع كلّ ثقافات بعض شعوب مجاورة صغيرة.

ب) صحيح تمامًا أنّنا، في القرن العشرين، حتّى من دون العولمة التي ستأتي، قد فقدنا عددًا كبيرًا من اللغات واللهجات وشاهدنا زوال آخر شهودٍ لها. ولسنا على يقين من أنّنا دوّنّا جميع القصص وجميع الحكايات التي كان الشعراء الشعبيّون على أنواعهم ينشدونها. وعلى كلّ حال، لا تبقى القصّة كما كان الشاعر الشعبيّ يرويها وهو على قيد الحياة. باسم قانون التفرّد/التنوّع، أشجّع أن توفَّر الفرص كلّها للألوان المتنوّعة أيًّا كانت، بالاعتدال الذي استخدمتُه. هل نرى في أيّامنا نشأة اللغات؟ لا بكثير من السهولة، مع أنّ اللغة الأميركيّة، اللغة الفصحى عند فولكنر (Faulkner) وستاين (Stein) وهيمنغواي (Hemingway) هي شيء جديد، وهو يختلف عن الإنكليزيّة بصفتها إنكليزيّة، وهذا غنى لا يقبل الجدل.

فلا يجوز لنا أن نكون متشائمين. وأعود فأقول: إن تمسّكنا بمبدأ التفرّد/ التنوّع، نكون مطمئنّين أو على يقين من أنّ التنوّع لن ينقص، سواء أكان لغويًا أو لهجيًا أو أدبيًا أو من تنوّع آخر، إذا كان هناك تفرّد، وكيف لا يكون هناك مزيد من التفرّد؟ (كلّ شيء هو منوط بمتانة الاختبارات التي يقوم بها الناس ويعيشونها. على سبيل المثال، أدب المعسكرات السوفياتيّة، والجمهوريّة الديمقراطيّة الألمانيّة، بالنسبة إلى الجمهوريّة الفيدراليّة الألمانيّة).

ج) أشعر بأنّ ثقافات بلدان العالم الثالث، ابتداءً بأميركا اللاتينيّة (المجاورة للولايات المتّحدة)، هي أشدّ تأثّرًا بمشكلتنا من بلدان أوروبّا، لأنّ قدرتها على إنتاج سِلَع ثقافيّة، بمعنى سِلَع ماديّة تنقل الثقافة، هي أضعف. فلا يستطيع الناس أن يُمضوا وقت البثّ الإذاعيّ أو التلفزيّ، مكتفين بالمنتَجات المحلّيّة، علمًا بأنّ عددها قليل جدًّا، بغضّ النظر عن الارتباط بالبلدان الأجنبيّة، بما فيه الارتباط التنظيميّ بشبكة أجنبيّة مُنشأة في البلد وناطقة، فضلًا عن ذلك، باللغة المحلّيّة (من الواضح أنّ اللغة ليست كلّ شيء).

إنّ الصعوبة الرئيسيّة في هذه المشكلة، إلى جانب حالات الغزو الجارف، وهي حالات سلبيّة ولا شكّ، تكمن في أنّنا لا نجد ثقافة لا تتطوّر ولا تتطوّر بالاتّصال والاستقراض وردّ الفعل، وهذه كلّها هي شكل من أشكال التخالط. هذا وإنّي لا أريد بتلك الملاحظات أن أحلّ المشكلة العامّة، إذ إنّ كلّ مشكلة خاصّة يجب البحث فيها، والبحث فيها بحبّ وبدون قلّة صبر مع ذلك. يضرّنا أن نحتدّ وأن نعلن أنّنا حالة ثقافيّة شاذّة وعادة إنسانيّة فريدة، تبقى بنفسها فقط على حالها، اقتباسًا من نفسها، من دون تلوّن ولا استعارة...

د) أمّا الكنيسة فإنّها تشجّع الثقافات، وتحتجّ في وجه مَن يريد أن يجرّد أحدًا من ثقافته وأن ينتزعها منه. وهي تقول (وهذا ما صرّح به يوحنّا بولس الثاني في خطابه لمجلس الأونسكو سنة ١٩٨٠: ما للأمّة من سيادة

هو سيادة الثقافة، وسيادة الثقافة هي سيادة الإنسان. لكنّها تعلم بأنّ دور «الجسر» هو أيضًا مفيد جدًّا للبشر. وفي نصّ شيّق تطرّق فيه يوحنّا الثالث والعشرون إلى الأقلّيّات، ورد ما يلي: «ما من أمر أكثر مناسبة للعدالة من العمل الذي تقوم به السلطات العامّة لتحسين أوضاع حياة الأقلّيّات الإثنيّة، ولا سيّما في ما يختصّ بلغتها وثقافتها وعاداتها ومواردها ومشاريعها الاقتصاديّة». ولكن من الطبيعيّ «أن يشعر المعنيّون أيضًا بالفوائد التي يجنونها من وضعهم: فإنّ الاحتكاك اليوميّ بالأشخاص الحاصلين على ثقافة وحضارة مختلفة يوفّر لهم غنًى على الصعيد الروحيّ والفكريّ، ويمكّنهم تدريجيًّا من استيعاب القِيَم الخاصّة بالوسط الذي يقيمون فيه. وهذا ما يتمّ، إذا كانوا جسرًا يسهّل انتقال الحياة إلى مختلف التقاليد أو الثقافات، بدل أن يكونوا منطقة خلاف...» (السلام في الأرض، ٩٦-٩٧).

وبالرغم من ردود فعل حادّة وُجّهت، هنا أو هنا في أميركا اللاتينيّة، إلى فاعليّة تأثيرات الشمال الثقافيّة، لم تسر الكنيسة في هذا الطريق. وحين اجتمع مجلس الأساقفة في سان دومينغو سنة ١٩٩٣، حيث كانت الفرصة سانحة (كان موضوع النقاش الثقافة، وكانت بعض الوثائق التمهيديّة تشنّ حملة قويّة على «الحداثة»)، دافعت الكنيسة عن الثقافات، ولكنّها أظهرت كثيرًا من الانفتاح وصرّحت «بأنّ اعتبار إحدى الثقافات أنّها وحدها صالحة لعيش الإيمان هو نوع من عبادة الأوثان... فالكنيسة لا يمكنها أن تتطابق مع ثقافة واحدة، وإلّا حُرمت طابعها الجامعيّ وحُرم الإنجيل طابعه الشموليّ» (أداة العمل، الرقم ٥٢٣).

لا شكّ أنّ وجه العالم الثقافيّ، نظرًا إلى الإمكانيّات الجاليّة التي في متناولنا، سيتغيّر كثيرًا بعد خمسين سنة، إن لم نقل بعد مئة سنة. هل سيكون هذا الوجه أقبح؟ وهل سيكون حتّى أقلّ تنوّعًا؟

هـ) للعولمة وجه ثقافيّ آخر، وهو أنّ العيش على هذا النطاق الأوسع - مع أنّه لا يكون عالميًّا بكلّ معنى الكلمة طبعًا - لا يسعه إلّا أن

يغيّر الشخصيّة الإنسانيّة، وأن يوفّر لها تعدُّد أبعاد لم تعرفه دائمًا. قد لا يصل ذلك، في وقت قريب، إلى فلّاح القرى المصريّة، لكنّ العولمة قد حوّلته في الواقع منذ اليوم. كانوا يقولون قبل بضع سنين: منذ ظهور الإذاعة، تغيَّر وجه الأرض، وتغيَّرت معه ثقافة القرويّ. ما أكبر الفرق بين الصين الحاليّة، حتّى الأصيلة، والصينْ التي عرفها مطلع القرن العشرين! وما أكثر الأمور المشتركة التي يمكن التحدّث بها إلى صينيّ اليوم! لو أردنا التحدّث إليه قبل مئة سنة، لما استطعنا أن نقول له إلّا القليل، ما لم نكن مطّلعين، في العمق، على ثقافته ولغته ومذاهبه الفلسفيّة واللاهوتيّة. أمّا اليوم، فحتّى في غياب كلّ هذا الاختصاص، نجد بيننا كثيرًا من الأمور المشتركة.

ولكن يبقى دائمًا هذا السؤال: هل من الأفضل أم من الأسوأ أن نكون قادرين على الاتّصال في كثير من الأمور (في شيء منها على الأقلّ) أم أن نكون منغلقين تمامًا؟

إنّ المجمع الڤاتيكانيّ الثاني مفيد من هذا القبيل (فرح ورجاء، بل نور الأمم أيضًا). فقد ورد فيه أنّ الثقافة هي تنمية: «كلّ ما يُرهف به الإنسان ويُنمّي جميع إمكانيّات عقله وجسده» (فرح ورجاء ٥٣/ ٢). «ماذا يجب أن يُعمَل لكي يستطيع ازدياد المبادلات الثقافيّة، التي يُنتظر منها أن تؤدّي إلى حوار صادق ومثمر بين مختلف المجموعات والأمم، أن يتجنّب انقلاب حياة الجماعات، وإحباط الحكمة الموروثة عن الأجداد، وتعريض الموهبة الفطريّة الخاصّة بكلّ شعب للخطر؟». فهناك إذًا بعض المخاطر، ولكن هناك أيضًا ازدياد المبادلات، فإنّ بصفتها مبادلات، لها قيمة حقيقيّة، ويُنتظر منها أن تؤدّي إلى حوار مفيد جدًّا. فالكنيسة تدعو، بوجه الإجمال، إلى زيادة الاتّصالات الثقافيّة. وقد صرّح المجمع بوجه عامّ جدًّا: «يُطلب من المؤمنين أن يعيشوا في اتّحاد وثيق بسائر معاصريهم وأن يجتهدوا في تفهّم طرق تفكيرهم وشعورهم تفهُّمًا عميقًا كما يعبّرون عنها بالثقافة. وليوفّقوا بين معرفة العلوم والنظريّات الجديدة، وأحدث الاكتشافات، وبين أخلاق الدين المسيحيّ وتعاليمه، لكي يتماشى عندهم

الحسّ الدينيّ والاستقامة الأخلاقيّة مع المعرفة العلميّة والتقدّم التقنيّ المتواصل...» (فرح ورجاء ٦٢/٦). وهذا نقيض الدعوة إلى الاكتفاء الذاتيّ، بل هو دعوة إلى الانفتاح الدائم.

فإنّ شعب الله «كُتب له أن يتّسع لأبعاد الكون كلّه وللقرون المتعاقبة كلّها، ليتمّ ما قصدته مشيئة الله الذي خلق في البدء الطبيعة البشريّة في الوحدة، وقضى أن يجمع في الرحدة أبناءه المشتّتين» (نور الأمم ١٣). لكن ذلك لا يتمّ من دون اتّساع الأفق وضمير كلّ واحد. وقد ورد أيضًا في نور الأمم أنّ «الكنيسة تخدم وتتبنّى جميع ثروات الشعوب ومواردها وأنماط حياتها، بما فيها من صالح. وهي، إذا تبنّتها، تطهّرها وتعزّزها وترقّيها. فيجب عليها أن تقوم مقام الذي يجمع، مع ذلك الملك الذي أُعطيت له الأمم ميراثًا» (١١). وهنا أكرّر الملاحظة التي سبق ذكرها، وهي أنّ كلّ ذلك لا يتمّ، ما لم يتمّ في كلّ شخص، إلى درجةٍ ما على الأقلّ. فإنّ كلّ إنسانيّة، في كلّ واحد أوّلًا، هي إجمال وجمع وتنوّع في آن واحد.

عند وصولي إلى هذه النقطة، سألتُ نفسي: ماذا أهملت؟ علمًا بأنّ لكلمة ثقافة معاني مختلفة كثيرة. فلا بدّ، على ما أظنّ، من التفكير في مسألة القِيَم، في المسألة المعروفة على سبيل المثال، التي كثيرًا ما طُرحت على بساط البحث، وهي هل حقوق الإنسان هي شاملة أم لا. إليكم ملاحظة أولى حول هذا الموضوع: في هذه المسألة حرب كلاميّة إلى حدّ ما، وهي تدور حول شكوى الذين لم يشاركوا في تحرير إعلان الأمم المتّحدة في ١٩٤٨. ولكن ليس هذا كلّ شيء، فإنّ الناس تهمّهم جميعًا، ولا شكّ، كرامة الإنسان، ولكن بينهم مَن يولون الجماعة نصيبًا أكبر (الخضوع للجماعة في الأمس، «للوطن»)، وهم لا يضعون في حقوق الإنسان لائحة يضعها أناس أكثر ميلًا إلى الفرديّة. (قال لي روسيّ أرثوذكسيّ: لا تكون السلوكيّات إلّا فرديّة، فلا وجود للسلوكيّات الاجتماعيّة. هذا لا ينفي وجود واجبات نحو الآخرين، ولكن ليس هناك في الحقيقة ارتباط بانتماء مُسبَق). لا شكّ أنّ العالم كثيرًا ما ينقسم إلى

فرديّين وجماعيّين. ولعلّ العولمة تخفّض ذلك، مع أنّ هذا غير ثابت، لكنّها تثير العديد من الأسئلة.

هناك مسألة أخرى هي مسألة نظام القِيَم في الحياة الاقتصاديّة، الذي تروّجه العولمة: النزعة الليبراليّة (لا إلى هذا الحدّ أو أكثر من ذلك)، والنزعة الفعّاليّة، والنزعة الاقتصاديّة، وقيمة المبادرة والتعهّد. راجع مسألة السلوكيّات البروتستانتيّة وروح الرسماليّة التي اشتهر فيه ماكس ڤيبر (Max Weber) وبيربوت (Peyrepotte).

٢. وجوه دينيّة

آ) إنّ العولمة (اتّصال وتنقّلات وهجرة) تؤدّي في أيّامنا إلى علاقة جديدة بين الأديان، وصلة جديدة للناس بمختلف الأديان. في الماضي، كان الناس مطّلعين على وجود أديان أخرى، ولكنّهم كانوا يعلمون بأنّها تنتمي بحكم تحديدها، إلى عوالم أخرى، إلى «كواكب» أخرى، من دون أن يترتّب عليهم، ربّما باستثناء المرسَل، أن يعلّلوا ما هي صلتهم بها. فلم يكن هناك سوى غيريّة. كان القول المأثور «القوم على دين ملكهم» يسيطر على شعور أغلبيّتهم، حين كانوا يسمعون كلامًا عن دين الصينيّين، وعن الكنفوشيّة والبوذيّة، وكذلك عن الهندوسيّين، والهندوسيّة واليابنيّة إلخ... ولكنّي أعترف بأنّ حال الإسلام كانت تختلف إلى حدّ ما، فقد حصل بين المسيحيّين والمسلمين، في الماضي البعيد، لقاء أدّى إلى تحديد موقف المسيحيّين وإلى دخولهم في جدال (علمًا بأنّ الإسلام يرفض التجسّد والثالوث...). فلا شكّ أنّ هذا الواجب يعني مسيحيّي الشرق الأدنى الذين هم على صلة مباشرة بالإسلام. أمّا أوروبيّو الغرب، فكاد وضعهم بالنسبة إلى الإسلام أن يطابق الوضع السائد بالنسبة إلى الهندوسيّة والبوذيّة والكنفوشيّة والشنتو... «كيف يمكن أن يكون المرء فارسيًّا؟».

حتّى عصرنا هذا، انفرد بعض المولعين بما هو غريب (من دون أن نطلق على كلمة «غريب» أيّ معنى تحقيريّ) بالدخول، على خلاف ما سبق، في صلة بالأديان البعيدة، أذكر منهم بيار لوتي (Pierre Loti)، وهو

كاتب من القرن التاسع عشر، ورنيه غينون (René Guénon)، وهو كاتب توفيقيّ جذريّ، في ما يختصّ بالهندوسيّة، وبمعنى من المعاني الأبوين لوصو (Le Sault) ومونشانان (Monchanin) (في ردود فعل تناقض الهندوسيّة، في الخمسينات والستّينات)، وپانيكار (Pannikar) أيضًا في الهند. ويرمز لوصو ومونشانان إلى خيارات متناقضة من حيث إمكانيّة، تبنّي الهندوسيّة من قِبَل المسيحيّ أو عدم إمكانيّته - ويمكن أن يُضاف: حتّى في المسيحيّة. لكنّ السؤال الذي يُطرح بعد اليوم في أغلب الأحيان، ولا في الغرب فقط، بل في الشرق أيضًا، هو: بأيّ منزلة نعترف لأديان آسية ولكتبهم وشعائرهم وممارساتهم؟ أذكّر هنا بالنقاش اللاهوتيّ الذي تمّ في سينودس أساقفة آسية، والتعرُّض للأب دوپوي (Dupuy) بسبب كتابه الأخير... في مركز سيڤر (Sèvres)، أقمنا، منذ بعض الوقت، مع ميشال فيدو (Fédou)، حلقة دروس لبعض الأساتذة حول مسألة وحدانيّة يسوع المسيح، بالنسبة إلى الأديان: كيف يجب أن نفهمها؟ وهي المسألة التي وردت في سينودس أساقفة آسية، ولقد عُرضت بوضوح في وثيقة العمل، الصادرة عن إسهامات أساقفة آسية، ولكنّها وردت بوضوح أقلّ بكثير في وثائق السينودس الختاميّة، حيث حاول بعضهم بالأحرى أن يلفلفوا القضيّة.

على الصعيد القصصيّ، في جبل يجاور الساحل الكوريّ، جهة البحر الأصفر، تمثال كبير لبوذا، يزوره العديد من الناس، وهو مزار مهمّ جدًّا من مزارات كوريّة البوذيّة. لكنّ الكردينال كيم (Kim) الشهير لا ينسى أن يزوره هو أيضًا. ولقد صرّح ذات يوم: «حين أذهب إلى رومة وأزور فيها المعابد الكاثوليكيّة الكبرى، كنائس القدّيس بطرس واللاتران والقدّيس بولس خارج الأسوار، والقدّيسة مريم، إلخ إلخ، أشعر بأنّي في بيتي ولا شكّ، ولكن لا بقدر ما أشعر بأنّي في بيتي، حين أكون أمام تمثال بوذا». فأنا المسيحيّ أجد هناك جزءًا من وطني الروحيّ، وهو، في الحقيقة، الجزء الأقرب إلى وطني الروحيّ الأصليّ.

نجد بوذيّين في فرنسا، ولكن ذلك هو وجه المشكلة الثانويّ، لأنّ

من الأهمّ أن نعرف أنّ العديد من الأشخاص، وحتّى من المسيحيّين أنفسهم، يقرأون ويسألون عن البوذيّة، لا كعن أمر دينيّ بعيد فقط، بل عن شيء قد يعنيهم، علمًا بأنّ ذلك التجرّد الشديد في التمثيل، والأهواء، وروابط الكائن نفسه يبدو لهم أحيانًا (إن لم نقل: أحيانًا كثيرة) شبيهًا بليالي تيريزيا الآبيليّة ويوحنّا الصليب والمعلّم إكّارت (Eckart). ومنهم مَن يستنتجون تناقض الفراغ البوذيّ الصريح وإلحاده الشديد (لا يبقى انفصال بعد اليوم، ولا نجد هناك هويّة/شخصيّة). ليس إبداء الرأي أمرًا سهلًا، فالشيء الثابت هو أنّ هذا النوع من المسائل لم يعد جامعيًا، لم يعد مسألة شخص متبحّر في العلم أو مولع بالأمور الغريبة، بل هو مسألة حيّة وشخصيّة وعميقة، بالنسبة إلى العديد من الناس.

والتوحيد الإسلاميّ المعروف هو أيضًا يطرح السؤال على عدد قد يكون أصغر، في أوساط ليس فيها الإسلام موروثًا من زمن قديم، بل هو لقاء جديد.

لا أريد أن أُرغمكم على الاعتقاد أنّ اللقاء بين الأديان قد تحوّل على نحو مماثل في مصر وسورية ولبنان، بل أريد أن أشدّد على السؤال المطروح غالبًا في أيّامنا، وغير المردود عليه فورًا بسبب تاويخ طويل، في كثير من أنحاء العالم. لم نعد نستطيع أن نهتمّ باللاهوت الكاثوليكيّ من غير أن نهتمّ بلاهوت الأديان. قبل قليل كتب ميشال فيدو (Fédou) نظرات أسيويّة إلى المسيح. إنّه مؤلّف يلفت الانتباه. والمعاشرة، أي تكرّر اللقاءات، الذي هو في أساس كلّ ذلك، ليست هي على وشك الانخفاض، وإذا أُضيفت إليها النسبيّة النظريّة والشكّ في الميتافيزيقا (الشعور بصعوبة التثبيت، وخطر تجميد المتعالي، الذي يخفى علينا، في مقولات الإدراك)، وهما نزعتان غير محصورتين في نخبة فقط، نرى الإشكاليّة الجديدة التي تنتج، في هذا المجال أيضًا، من حركة العولمة. انطلاقًا من هذه النقطة، عالج كلود جيفري (Claude Geffré)، بحذر على كلّ حال، موضوع «الإجمال» (globalisation) الدينيّ في عدد مجلّة العلوم الدينيّة المخصّص للعولمة، في سنة ١٩٩٧.

ماذا يمكننا أن نقول ممّا سبق المجمع الڤاتيكانيّ الثاني أن علّمنا إيّاه من هذا القبيل؟ أنّ تعليمه هو على جانب كبير من الأهمّيّة، فإنّه يدلّ على انفتاح لا يمكن «إغلاقه» بعد اليوم حتّى إذا شعرنا بشيء من القُشَعريرة أمام الأبحاث الحاليّة التي يقوم بها بعضهم: «إنّ الكنيسة الكاثوليكيّة لا ترفض أيّ شيء ممّا هو صحيح ومقدّس في هذه الأديان. وهي تنظر باحترام صادق إلى أنماط العمل والعيش، إلى تلك القواعد والتعاليم التي، وإن اختلفت في كثير من الأمور عمّا تراه هي وتعرضه، كثيرًا ما تأتي، مع ذلك، بشعاع من الحقيقة التي تنير جميع البشر». «وهي تحثّ أبناءها على العمل بفطنة ومحبّة، عن طريق الحوار والتعاون مع الذين ينتمون إلى أديان أخرى، ومن دون إهمال الشهادة للإيمان والحياة المسيحيّة، لكي يقبلوا ويحفظوا ويُنمّوا القِيَم الروحيّة والأخلاقيّة والاجتماعيّة الثقافيّة التي يجدونها عندهم» (علاقات الكنيسة بالأديان غير المسيحيّة). إنّ هذا التصريح لم يدوَّن ليشجّع المسيحيّين على التوفيقيّة الغامضة أو المائعة، بل ليُعدّهم لأن يتناولوا، في ما يختصّ بهم، بقدرة كبيرة على القبول، وضع اللقاء الفعليّ، والمحتّم، إن جاز لي أن أستعمل هذه الصفة، الذي يواجهه شيئًا فشيئًا عدد كبير من الأشخاص. فالمجمع أراد أن يُعدّ المسيحيّين للعيش في الإجمال الدينيّ الذي لم يكن يتوقّعه إلّا قليلًا، فإنّ الأمور تطوّرت بسرعة في السنين الثلاثين الأخيرة...

ب) هناك وجه آخر للعولمة الدينيّة، وهو تعميم الكنيسة الكاثوليكيّة نفسها على الأرض، نظرًا إلى عزّ انتشارها، إذ إنّ المجمع الڤاتيكانيّ الثاني كان أوّل مجمع حضره العديد من ممثّلي العالم الثالث. وهذا الطابع أشار إليه عدّة أشخاص منهم راهنر (Rahner).

هذا وإنّ الجمعيّات الرهبانيّة تأثّرت كلّها تقريبًا بانتقال مركزها الديمغرافيّ إلى آسية وأفريقيا. ولا ننسى أميركا اللاتينيّة، مع أنّ ظاهرة بروزها قد سبقت قليلًا، وهي، على كلّ حال، ظاهرة متشعّبة، لأنّها انطلقت خصوصًا بفضل إسهام إسبانيا في أعقاب الحرب الأهليّة.

إنّ الكثلكة، وهذا هو أيضًا شأن البروتستانتيّة، أصبحت جماعة دينيّة شاملة على نحو يختلف كلّ الاختلاف عمّا كانت عليه سابقًا. فقبل ١٩٤٥ أو ١٩٦٥، وإذا استثنينا مناطق الكثلكة القديمة (الشرق الأدنى...)، كانت هناك إرساليّات ومجموعات مسيحيّين كبيرة، ولكنّها بقيت تحت الوصاية. سُمّيت بعد ذلك كنائس فتيّة، ولكنّها أوّلًا لم تكن كنائس، بل توابع كنائس ومنابت، لأنّ الكنائس كانت في مرحلة «النشوء». إنّ أفواج الإكليريكيّين، نجدها اليوم في أفريقيا. لكنّ هذا الوضع هو، في الواقع، جديد إلى حدّ بعيد، وناتج عن العولمة (إذا أدخلنا فيه تلك المرحلة الملتبسة الأولى، أي الاستعمار والإرساليّة التي كانت تواكبه).

هل يجري، مع ذلك، شيء من التبادل الثقافيّ؟ كثيرًا في آسية بعد اليوم، إن حكمنا بحسب المنشورات اللاهوتيّة (بيريس من سري لَنكا Pieris de Sri Lanka)، قليلًا حتّى اليوم في أفريقيا، ولكن التطوّر أمر متوقّع. أمّا لاهوت التحرير في أميركا اللاتينيّة، فإنّه أثّر تأثيرًا عميقًا في حياة الكنيسة كلّيا (وإن تمّ ذلك بطريقة لا تخلو من الجدل... وإن كانت بعض موارده أوروبيّة: ج.ب. ميتز (J.B. Metz) ولوفان (Louvain)... ولكن ذلك أنتج، في وضع أميركا اللاتينيّة الملموس، ما لم يُنتَج، أو ما لم يكن قادرًا على أن يُنتَج، فورًا في أوروبّا). لم يسبق للمشاكل الاجتماعيّة السياسيّة أن تصل انعكاساتها إلى هذا العمق (حتّى في زمن لاون الثالث عشر ورسالته العامّة في وضع العمّال، و«زلزال» برنانس (Bernanos).

كلّ ذلك يسير ويتقدّم. متى يكون لنا بابا غير أوروبيّ؟

(ترجمة الأب صبحي حموي اليسوعيّ)

صدر عن دار المشرق